

دراسة ميدانية عن تجربة ولاية البويرة في التنمية الريفية المستدامة من خلال تفعيل دور التنظيم التمثيلي (دراسة مقارنة)

د. شاشوة حكيمة

جامعة الجزائر 2

المخلص: لقد تطرقت في دراستي المتواضعة لموضوع التنظيم التمثيلي في الريف وعلاقته بالتنمية المحلية المستدامة، من خلال إبراز أهمية التنظيم في توطيد العلاقات الداخلية بين أفراد المنطقة، وتنظيم العلاقات الخارجية مع القرى الأخرى و الهيئات التمثيلية الأخرى، وانعكاس كل ذلك لعملية التنمية وقد اتخذنا البرنامج الوطني للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية كمثال على ذلك.

حيث تتمحور إشكالية الموضوع حول ومدى تفاعل الريفيين مع التنظيم؟ إلى أي مدى تواجد الهيئة التمثيلية يساعد في إبراز مشروع جماعي محلي؟ وهل للتنظيم نفس الفعالية خلال المراحل الأخرى للمشروع، خاصة مرحلة الإنجاز؟ وصياغة فرضيتين أساسيتين: تمحورت الأولى حول أهمية الهيئة في تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية للقرية وانعكاس ذلك على علاقاتها الخارجية. (خارج القرية) ومدى تأثير التنظيم والهيئة التي تمثلها، على العلاقات الاجتماعية الداخلية للمنطقة وانعكاس ذلك على علاقاتها الخارجية (المناطق المجاورة والإدارة).

حيث تمت الدراسة الميدانية في ولاية البويرة باعتبار النمط الريفي والزراعي الذي تتميز به هذه المنطقة والتي تعد في نفس الوقت مركز مرور مما يعرضها للكثير من التأثيرات الخارجية التي تؤثر على نمط عيشها وثقافتها وخاصة التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية والتنمية الريفية، الجمعية والتنظيم، المشروع

Abstract:

In my humble study about the representative organization in the countryside and its relation to sustainable local development. I highlighted the importance of the organization in strengthening the internal relations between the members of the region and the organization of external relations with other villages and other representative establishment. All of this, is reflected in the development process. Thus, we have taken the National Program for Neighborhood Projects for African Development as an example. The problematic is the question of how rural people interact with this organization? To what extent does the representative establishment help to display a local collective project? And does the organization have the same effectiveness during the other stages of the project, mainly, the completion phase?

The formulation of two basic assumptions is as follows: The first focused on the importance of the organization in organizing the internal social relations of the village and its reflection on its external relations (outside the village) and the impact of the organization and

the establishment that it represents on the internal social relations of the region and its reflection on its external relations (neighborhoods and administration).

The field study was conducted in Bouira-city, considering the rural and agricultural pattern that characterizes this area, which is at the same time a traffic center, which expose it to many external influences that affect the way of its life and its culture, especially its local development.

Keywords: Development and Rural Development, Assembly and Organization, Project

التنظيم التمثيلي والتنمية المستدامة في الريف الجزائري، دراسة ميدانية مقارنة بريف ولاية البويرة

المقدمة:

يمثل الريف في العالم العربي، أكثر المناطق المأهولة بالسكان خاصة، لذلك فإن هذه الأخيرة و فيما عبرت عنه في توصيات المؤتمرات و الجلسات الدراسية التي قامت بها جامعة الدول العربية، انتهت إلى أن على كل دولة أن تقدم في حدود إمكانياتها الخدمات العامة بما يعمل على ضمان مستوى أدنى من توفر الخدمات كما و نوعا في حدود طاقة كل مجتمع في إطار من العدالة في توفير هذا المستوى¹، مما سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

و على غرار الكثير من الدول العربية قامت الجزائر بجهود عديدة للإصلاح الريفي و الارتقاء بالمستوى المعيشي لأهالي الريف من قرى و مداشر التي كثيرا ما عانت من التخلف، الفقر وتدني المستوى المعيشي لافتقار هذه المناطق من وسائل وعوامل الحياة العصرية، وتمثل المناطق الريفية في الجزائر حوالي النصف فنجد (948 بلدية ريفية مقابل 593 بلدية حضرية)² و عليه فقد كان لزاما على الدولة تنمية هذا الجانب من البلاد لتحقيق التنمية الشاملة، ولتحقيق ذلك فقد سطرت العديد من البرامج التنموية و صاغت سياسات زراعية إصلاحية متعددة ومتجددة سايرت من خلالها مختلف التحولات والمستجدات التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من الثورة الزراعية سنة 1971 إلى غاية المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000، هذا الأخير الذي يهدف إلى إعادة تهيئة المجال الريفي ليساير التطورات التنموية الحديثة وفي نفس الوقت يحافظ على خصوصية ومميزات الوسط الريفي بكل جوانبه.

1. الإشكالية:

تعد قضية تطوير الريف من القضايا التي تناولها كثير من المختصين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بالدراسة و المناقشة، باعتبار أن للريف حياة وبنية اجتماعية خاصة تميزه عن غيره من المجتمعات (المدينة الحضر). وللإشارة فإن الفاعلين المهمين بتغيير وضعية الريف الحالية، إلى حالة "أحسن" و حياة "أكثر رفاهية" يشيرون إلى أن "علاج أي مشكلة يتطلب التصدي لها من جميع النواحي

الاقتصادية، الاجتماعية في وقت واحد" حيث يعتبرون أن "الخدمة من ناحية واحدة لا تؤدي ثمارها كاملة إذ ستهدمها النواحي الأخرى بالضرورة"³ بالإضافة إلى ذلك الأخذ بالاعتبار وضع الريفيين بالنسبة للتنمية. لكن كيف السبيل إلى معرفة مدى تقبل أو رفض الريفيين لفكرة التنمية المحلية، وعلى هذا الأساس نصت السياسة الجديدة للتنمية الريفية على: "ضرورة إدماج الريفيين في التنمية بمشاركتهم في مشاريع التنمية بطريقة أو بأخرى"⁴ وهو ما لم يكن في السياسات السابقة، ومن هذا المنطلق ومحاولة إشراك وإدماج الريفيين في عملية التنمية وبما أن الريف كما سبق وأن ذكرت ذو تركيبة مميزة وخاصة فلا يمكن أن يفهم الريف إلا شخص من أهل الريف نفسه وعليه تسعى الدول إلى الاقتراب من الريفيين وكسب ثقتهم من خلال وضع "وسيط" بينها وبين الريفيين من نفس الجماعة الريفية يتولى مسألة إيصال مفهوم وغاية التنمية في الاتجاهين بالنسبة للدولة وبالنسبة للأهالي اتخذت وهما سمي بـ "الجمعيات الريفية" وهذا ما أشار إليه المجتمعون في المؤتمر العالمي للتنمية الريفية المنعقد بروماسنة 2005⁵ الرامي لوضع إستراتيجية جديدة لتنمية الريف ومحاولة القضاء على الفقر والجوع حيث نص على "لابد من العمل على توفير المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة والتأكد من وصولها إلى مختلف الفئات الريفية، تحت قيادة الدولة مع الحرص على المشاركة المحلية للريفيين في مختلف عمليات التنمية"⁶ وبالنسبة للجزائر وبعد محاولات وسياسات عديدة للتنمية الريفية منذ الاستقلال من نظام التسيير الذاتي من 1970/1962 بعد استعادة ملكية القطاع الفلاحي إلى غاية⁷ 1990 وانطلاق الإصلاحات الجذرية للقطاع الفلاحي ركزت الجزائر في سياستها الجديدة على المشاركة الفعلية للأهالي انطلاقا من الإستراتيجية العالمية الجديدة للتنمية الريفية القائمة على التمثيل المحلي والجمعيات الريفية.

لقد ظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002-2003 حيث يوازن بين التنمية الفلاحية وتنمية المجال الريفي ككل من جميع النواحي. الرامي إلى: "تأمين التآزيرين الاستثمارات الفلاحية وبين السلطات العمومية والمستثمرين الاقتصاديين الآخرين"⁸ حيث نجد أمام السلطات العمومية المستثمرين الاقتصاديين والفلاحين وهنا تبرز عملية إشراك الأهالي في المشروع. وهذا لا يتم إلا بإقبال الريفيين على ذلك، وهنا يكون السؤال عن كيفية جعل الريفيين يقبلون على المشاركة في برامج التنمية الريفية؟ ولأجل ذلك تراعي برامج التنمية "البيئة والفضاءات الريفية وخصوصياتها"⁹ بمعنى الأخذ بعين الاعتبار البيئة الجغرافية والعادات و القيم الاجتماعية للمجتمع الريفي، وحرصا من السلطات لتحقيق التنمية ومراعاة كل ما ذكر في منظورها ما دفع إلى بروز مشروع جوارى للتنمية الريفية باعتباره أكثر البرامج إلحاحا علما بمشاركة الفعلية للأهالي حيث تتم مشاريع التنمية على أساس لقاءات بين "المنتخبين المحليين، الإدارة اللامركزية والريفيين"¹⁰، لاجل ضمان تنمية شاملة ومستدامة، ويقصد بالمنتخبين المحليين مسؤول الجمعية وأعضاءها الذين اختارهم سكان القرية لتمثيلهم لدى السلطات و إيصال انشغالاتهم، حيث يقوم هذا الممثل بإيصال أولويات الجماعة المتفق عليها للإدارة ومن جهة أخرى شرح مضمون وأهداف المشروع الجوارى للسكان، أضف إلى ذلك فإن هذه العملية تساعد في لم شمل الجماعة الريفية و تغرس

فيهم روح المسؤولية بتنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية وانعكاسها على علاقاتها مع خارج القرية، من خلال الإجماع و السعي نحو تحقيق هدف و غاية موحدة .مما يسهل في انبثاق مشروع من الجماعة الريفية وإمكانية إنجازه في إطار مشروع جوارى للتنمية الريفية المستدامة.

ومن خلال ما سبق نتساءل عن دور الجمعيات الريفية في تنظيم العلاقات الاجتماعية لأفراد القرية وضبط سلوكهم وتوجيه غاياتهم وتوحيدها مما ينعكس على التفاعل الايجابي ومنح قوة وسلطة للقرية في اتخاذ القرارات المصيرية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، ومدى فعالية التنظيم التمثيلي للريف في ابراز مشروع جوارى من داخل الجماعة حسب خصوصيتها ومرافقة المشروع الى حين اتمامه .

2. الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى: وجود الجمعية الريفية يعزز الروابط الاجتماعية الداخلية للأفراد وتوحيد اهدافهم المشاركة مما ينعكس علاقاتها مع خارج القرية.

ب. الفرضية الثانية : التنظيم التمثيلي للقرية يضبط ويوجه اهداف الافراد مما يساعد في بروزمشروع تنموي جماعي محلي.

ج. الفرضية الثالثة: مرافقة الجمعية لمرحل انجاز المشاريع التنموية يسهل في إنجازها ويضمن مراعاة خصوصية المنطقة.

3. تحديد المفاهيم :

أ. التنمية:

التنمية في علم الاجتماع هي دراسة شاملة لكل المجالات السياسية الاجتماعية و الثقافية في إطار اجتماعي معين، من خلال تنظيم و ترتيب الأعمال لتحويل الأمور شيئاً فشيئاً نحو الأفضل و نحو مجتمع متحضر¹¹.

عرفها الاقتصاديون على أنها " زيادة الدخل القومي الحقيقي و اضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون أكبر من زيادة عدد السكان¹² وهناك من عرفها على أنها" الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم التنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات للدخل القومي والدخول الفردية¹³ وتهدف التنمية إلى تغيير الخصائص الاجتماعية المتراكمة عبر السنين ليقم علاقات جديدة و نظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد و تلبي رغباتهم و تحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الحاجات و الرغبات¹⁴

ب. التنمية الريفية:

لا يختلف مفهوم التنمية الريفية عن مفهوم التنمية بصفة عامة إلا في المجال إذ تقتصر على المجال الريفي و تعمل على تنمية الطاقة و القيم الاجتماعية الريفية القديمة لتساير التغيرات المختلفة مع الحفاظ على أصالتها قائمة على المشاركة الفاعلة للفلاحين باستعمال ملائم

لأدوات المساعدة و الحث على الاستثمار في الريف¹⁵ فالتنمية الريفية هي امتداد للتنمية الشاملة للدولة والمجتمع ككل حسب ما يتماشى و طبيعة قيم المجتمع الريفي.

ج. الجمعية:

و الجمعية في قاموس علم الاجتماع تشير إلى تجمع بين شخصين فأكثر في إطار منظم دائم و يسخرون معرفتهم و إمكانياتهم في سبيل هدف محدد في إطار قانوني¹⁶ و هي المعنى الواسع والجمعية هي أي تجمع بين أشخاص مهما كانت شكلها القانوني و مهما كان هدفها: وهي اتفاقية تخضع للتنظيم و التشريع الجاري به العمل، مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدية لغرض غير مريح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع (مهني، ثقافي، ديني ، رياضي تربوي....الخ). الجمعية تشير إلى اجتماع ودي يشترك أصحابها في الآراء و يسعون لتحقيق هدف و غاية مشتركة¹⁷، والجمعية في الريف الجزائري يطلق عليها "الجماعة" والجماعة هي مجموع من الناس تربطهم علاقات تسعى من خلالها إلى توحيد أهداف الأفراد ويطلق عليه "تونيز" المجتمع المحلي ويتميز هذا الأخير ب: "روابط اجتماعية مستقرة ومنظمة حيث تقوم الجماعة بتنشئة الفرد وفق اتجاهات وقوانين الجماعة"¹⁸، ومن خلال هذا يمكن اعتبار الجماعة القاعدة المرجعية التي تحكم سلوك الأفراد وتؤثر فيها حيث يعتبرها البعض بأنها " المعايير التي تحكم سلوك الفرد وتؤثر فيها"¹⁹ وقد استخدمنا هذا المفهوم لمعرفة مدى مطابقة مفهوم وغاية الجماعة مع الواقع الاجتماعي في الريف محل الدراسة.

د. التنظيم:

عادة ما نجد كلمة أو مصطلح تنظيم متداول في المؤسسات التربوية الاقتصادية والتجارية أو تنظيم سياسي واجتماعي يعرفه نيوزنتنز: "نوع من العمل بين الجماعات اهتمامه الأول العلاقات المنسجمة بين الجماعات المختلفة وليس الحاجات الشخصية لممثلي هذه الجماعات والاهتمام الثاني مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية كما يحددها ممثلو الجماعات"²⁰. فتنظيم مجتمع يرمي إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الداخلية وتحديد علاقاته مع المجتمعات الأخرى وفق ما تقرره الجماعة حيث ان علاقة الفرد بمجتمعه وبأفراد أخرى من جماعات أخرى يعرفها كل المجتمع بالعادة. كما سبق وان نظمت والخارج عن نظام المجتمع ينبذ من الجماعة ويهمل ولا يتعامل معه احد من أفراد الجماعة. فنلاحظ أن تنظيم مجتمع في إطار جمعيات محلية يشكلها أفراد من أهل المنطقة تمثل نموذج مصغر لتنظيم المجتمعات الكبرى والدول والتنظيم الريفي يشير إلى تنظيم مجتمع القرية ويتمثل في تسيير العلاقات الاجتماعية الداخلية للقرية بين أفرادها من جهة، وتنظيم علاقاتها الخارجية في تعاملاتها مع القرى المجاورة، والتنظيم الريفي يكون تنظيم محلي أي أن اللجنة المنظمة تتكون من

الجماعة نفسها. وتسمى هذه اللجنة بالجماعة أو الجمعية. (سبق وان عرفت الجمعية) ويكون اهتمام هذه الجمعية متعلق بكل ما يخص القرية. اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. كما أن لها السلطة التشريعية والتنفيذية بالقرية. وغالبا ما يكون رئيس الجمعية وأعضائها من كبار السن ووجهاء القرية ممن لهم سمعة طيبة وحكمة في التسيير حتى يحترموا من الأهالي.

أما في الآونة الأخيرة ومع ظهور مشاريع التنمية الريفية وإعادة تهيئة المجال الريفي، ظهرت أنواع أخرى من الجمعيات تسمى بجمعيات الإصلاح الريفي. تهتم بالتنمية الريفية وتسيير مشاريعها. وعادة ما يتأسس هذا النوع من الجمعيات شباب متعلم حتى تسهل عليهم الحركة والتنقل بين مختلف المصالح والإدارات من جهة. والقدرة على التواصل والنقاش مع الأهالي و الإدارة معا. مع الإشارة إلى أن الغاية الأساسية للجمعية وهي تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية للقرية، تبقى قائمة.

هـ. المشروع:

كلمة مشروع مشتقة من فعل شرع بمعنى بدا ومشروع هو بداية لتغيير وضع اجتماعي، اقتصادي أو حتى ثقافي بغض النظر إن كان هذا التغيير للأحسن أم لا. وكثيرا ما نسمع بالمشروع لدى المفاولين ورجال الأعمال فكلمة مشروع كلمة اقتصادية بحتة

ويعرف المشروع على أنه: "إجراء ذو هدف متكامل في إجراءاته وفق إطار زمني، وخطط تفصيلية لتحقيق نتائج محدودة ذات بعد استراتيجي و رؤية مستقبلية"²¹. وعليه فوجود مشروع في أي مجال كان يتوجب أن تتحدد نوعيته والمنطقة التي سينفذ فيها المشروع مع ضرورة توفر معلومات عن الجهة القائمة بالمشروع. فبال تعاون مع فريق المشروع يتم تحديد، برنامج ومجال اهتمام المشروع وتاريخ بدء المشروع ، المدة الزمنية المقترحة لإنهاء انجاز المشروع مع تحديد التقديرات المالية الضرورية لإتمام المشروع، وأما المشروع في الريف ولدى الفلاحين فيتمثل في استغلال واستثمار الأراضي حيث يكون هذا الاستغلال مصدر رزق لصاحب المشروع والعاملين معه. لكن ومع سياسات إعادة تهيئة المجال الريفي وتنميته ظهرت في الريف مشاريع أخرى غير المشاريع الخاصة بالزراعة والفلاحة، إنما مشاريع ذات "بعد تنموي أوسع" تتجزه الدولة عن طريق الأهالي بمعنى مشاركة الأهالي في المشروع من بدايته إلى غاية انجازه. وهنا أشير إلى وجود مشاريع ذات طابع فردي وأخرى ذات طابع جماعي بمعنى مشاريع يشترك فيها جميع السكان باعتبارها تخدم المصلحة العامة للقرية. وهي ما يطلق عليها المشاريع الجوارية التي تهدف إلى: "إلى إنعاش المناطق الريفية لا سيما الأكثر حرمانا منها ، في إطار مرافق لمجهودات الدولة"²². فمشروع جوارى يعني مشروع تتجزه الدولة بمشاركة الأهالي يساعد في توفير خدمة أو مجموعة من الخدمات للأهالي حسب متطلباتهم. حيث تساهم الدولة بالمال والعتاد ويساهم الأهالي سواء بالتطوع بقطعة أرض إن لم تكن هناك أرض شاغرة لبناء المنشأة أو بالمساهمة بالعمل والجهد العضلي وهذا يعود بالفائدة على المساهم حيث سيتلقى أجرا على عمله.

4. الدراسة الميدانية:

أ. منهجية البحث المتبعة:

المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم . أي هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لأجل اكتشاف الحقيقة²³ وتتعدد مناهج وتقنيات دراسة الظاهرة الاجتماعية، إلا أنها تجتمع على ضرورة الاحتكاك بالظاهرة والمجتمع المرغوب دراسته والتفاعل معه لأجل الحصول على معلومات أوسع وأعمق، ومن مناهج العلوم الاجتماعية نذكر المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، الوصفي..... إلى غير ذلك من المناهج حسب كل ظاهرة ويعرف موريس أنجرس المنهج على أنه "طريقة تناول موضوع بحث بإتباع وسائل بحثية للتقرب من مجتمع معين"²⁴.

وعموما نجد في البحوث الاجتماعية قسمين من مناهج البحث، المنهج الكمي والمنهج الكيفي وطبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المناسب .

و قد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي أو الكيفي إذ يزودنا بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة. حيث تساهم هذه المعلومات في معرفة واقع الظاهرة المدروسة وملاحظة اختلافها من مجتمع لآخر. وقد اعتمدت عموما على هذا المنهج لارتكاز الدراسة حول معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في إطار تنظيمي معين وتأثير ذلك علىتمثيل الجماعة خارجا ودورها في تغيير ظروف الحياة وتنمية المجتمع المحلي حيث تتضارب الآراء حول الموضوع خاصة وأن هناك ثلاث حالات في مجال الدراسة .

ب. مجتمع البحث واختيار العينة: لقد تم تحديد مجتمع البحث بإتباع ثلاث مقاييس أساسية:

- المقياس الأول: أن يكون مجتمع ريفي بالدرجة الأولى، أي انتماء المبحوثين إلى منطقة ريفية.
- المقياس الثاني: هو الأقدمية في المنطقة أي أن يتواجد المبحوث في المنطقة منذ 20 سنة على الأقل أي منذ إحصاء 1987، وبما أنه يستحيل مقابلة جميع وحدات المجتمع الأصلي فقد اخترت مقابلة أرباب الأسر من الجيلين.

- المقياس الثالث: أن النشاط الذي يمارسه هؤلاء ليس بالضرورة الزراعة أو الفلاحة بصفة عامة. وهو ما ساعدنا في معرفة مدى تفاعل الجيلين مع التنظيم والتنمية المحلية وكيفية الربط بين المفهومين، وهناك عدة إمكانيات لاختيار عينة البحث وفي حالة بحثنا هذا ولاستحالة مقابلة جميع وحدات مجتمع البحث، فقد اخترنا عينة تمثيلية لهذا المجتمع، حيث قمنا بحصر العائلات في قوائم وقد تحصلنا على هذه القوائم من بلدية امشدالة بالنسبة لقريتي "بني يخلف" و"الزازن" وبلدية احنيف بالنسبة لقرية "تقسراي". حيث تحصلنا على التعداد السكاني للسكن والإسكان بالنسبة لتعداد السكن والسكان لعام 1998.

وقد حددت حجم العينة خلال المرحلة الاستطلاعية بـ 50 % لكن نظرا لامتناع العديد من التصريح وتحديد الأفراد الذين أكدوا لنا نيتهم في الإدلاء بكل ما يتم سؤالهم عنه ورغبتهم في مساعدتنا في الحصول

على المعلومات الأولية التي تساعدنا في إتمام بحثنا تم تعديل حجم العينة بـ 15 % ، بمعدل 15 عائلة من كل قرية.

وقد اخترنا العينة العشوائية البسيطة لاحتمال ظهور كل وحدات العينة، فأساس هذا النوع من العينات هو " المساواة بين احتمالات الاختيار لكل أفراد المجتمع الأصلي، إضافة إلى منع تحيز الباحث في اختيار وحدات البحث مما قد يؤثر على النتائج"²⁵

ب. التقنيات المستعملة:

1.المقابلة :

اعتمدنا على المقابلة شبه الموجهة خلال المرحلة الاستطلاعية، والمقابلة عبارة عن محادثة أو حوار لفظي يقوم بها فرد مع آخر أو مجموعة من الأفراد بهدف الحصول على المعلومات الأولية للاستخدام في بحث علمي ومعرفة حقيقة الظاهرة المدروسة، وجوهر المحادثة أو المقابلة السؤال والجواب وقد عرفها « Grawitz » بأنها " وسيلة علمية للبحث عن عملية الاتصال الشخصي للحصول على معلومات مرتبة بهدف معين"²⁶

وتعتبر المقابلة من أفضل الوسائل لدراسة الأفراد والجماعات. حيث تتيح فهما جيدا لتشخيص المشكلات الإنسانية، وقد اعتمدت على المقابلة خاصة مع الأشخاص المنتمين للهيئة التنظيمية حيث تمحورت المقابلة على الغاية من تأسيس هذه الهيئة و توقيت تأسيسها وكيفية تأسيس الهيئة من أول خطوة، ثم دور الجمعية في المنطقة وكيفية التعامل مع السكان داخليا من جهة وكيفية تمثيلهم خارج القرية، بالإضافة إلى الدور الجمعية في التنمية المحلية للقرية مع سياسة التجديد الريفي التي سطرته الدولة والتي تعتمد خاصة على التنظيم التمثيلي للقرية.

ومن جهة أخرى اعتمدت على المقابلة مع ممثلي السلطات العمومية التابعة للدولة كالبديلة الدائرة والمصالح الفلاحية في الحصول على البيانات الخاصة بالسكان و تصنيف المناطق ومختلف البيانات العامة المتعلقة بالإحصائيات. وتجدر الإشارة إلى أن تقنية المقابلة تم استخدامها خلال مرحلة البحث الاستطلاعي وجمع البيانات العامة حول مجتمع البحث، حيث وخلال العمل الميداني مع المبحوثين تم استخدام تقنية الاستمارة بالمقابلة.

2.استمارة بالمقابلة:

خصصت هذه التقنية خلال البحث الميداني مع المبحوثين ، وذلك لاعتماد عينة البحث على سؤال الأسر باعتبار أن أغلبية هؤلاء أميين فقد كان من الضروري متابعة المبحوث حتى نتمكن من إيصال مغزى السؤال والحصول على المعلومة التي تفيدنا في دراستنا.

ومن جهة أخرى طبيعة الموضوع المرتكزة على معرفة آراء السكان وأهدافهم وهذا يتطلب كلام كثير مع المبحوث حيث تتيح لنا هذه التقنية من تسجيل عدة ملاحظات تساعد في فهم مواقف المبحوثين. والمقابلة تتميز ب: " الاتصال المباشر بين الباحث والمبحوثين..."²⁷. و تجدر الإشارة إلى أنه زيادة على المجموعة

السكنية المتكونة من أرباب الأسر هناك حالات يتدخل فيها أحد شباب الأسرة المقربين (الابن، الأخ الصغير أو ابن الأخ) تعقياً على كلام وتصريح رب الأسرة غالباً ما يكون الشاب من الذكور في سن بدأ فيه التفكير بتحمل مسؤولياته بنفسه، فكانت أغتتم هذه الفرصة كلما أتحت لي لمعرفة رأي الجيل الآخر حيث يتم اللقاء في إطار مجموعة رب الأسرة وآخرين من نفس الأسرة وغالباً ما يكون تدخل الشباب حينما يتعلق الأمر بتسيير العلاقات الاجتماعية للأفراد وتأثير ذلك على علاقاتهم مع السلطات الممثلة للدولة لذا كنت أختار بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع من نفس استمارة رب الأسرة وأعيد طرحها على الشاب. وهذا ما يشير إلى أن رأي رب الأسرة لا يمثل بالضرورة رأي كل أفراد الأسرة.

وقد اعتمدت في صياغة أسئلة الاستمارة على البيانات المستخرجة من البحث الاستطلاعي والدراسات السابقة حيث وزعت الأسئلة على أربع فروع:

- **الفرع الأول:** متعلق بنوعية برؤى السكان لفكرة التنظيم التمثيلي ودور الجمعية في ذلك خاصة وأن الجمعية هيئة قديم النشأة في الريف الجزائري.
- **الفرع الثاني:** حول أهمية الجمعية في تنظيم العلاقات الاجتماعية للسكان وتفاعلهم معها ومدى مساهمة هذه الأخيرة لمخالف المستجدات التنموية الحديثة واستفادة القرية منها.
- **الفرع الثالث:** دور الجمعية في وضع مكانة مهمة للقرية وسط المناطق الريفية الأخرى المجاورة لها ومدى مساهمتها في التقريب بين المواطن والإدارة.
- **الفرع الرابع:** أهمية التنظيم في التنمية المحلية المستدامة في القرية.

5. نتائج البحث:

- للطبيعة الجغرافية دور في كيفية بناء القرى والمداشر مما يؤثر على تركيبة السكان ومن ثمة على كيفية قيام وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، حيث نجد سكان المناطق التي تكون فيها السكنات مبعثرة ومتباعدة يمتازون بنوع من الذاتية وتقل فيها روح الجماعة، مما يصعب عملية إنشاء جمعية تنظيمية تشمل جميع فئات المجتمع، في حين تكون الروح الجماعية أكثر في المناطق السكنية المجمع.
- كلما كانت الجمعية التمثيلية متجددة ومساهمة للتطورات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، كلما كان التفاف الناس حولها خاصة الشباب كبيراً، ونقتهم في الجمعية أكثر في تحقيق أهدافهم المشاركة والخاصة، وكلما كانت تقليدية ومتشددة بحيث ترفض أي تجديد بدعوى الحفاظ على هوية المنطقة كلما اعتبرت متخلفة ولا تخدم التنمية المستدامة بالتالي نفور السكان منها مما يجعلها دون أهمية.
- نجد 47.5% من مجموع 40 مبحوث مؤيد لفكرة الجمعية التمثيلية في القرية معتبراً إياها مساعد و محفز للتنظيم ، كما تساعد على تعزيز و توطيد الروابط الاجتماعية أكثر بين أفراد المنطقة من

خلال اشتراكهم في السعي نحو مصلحة واحدة المصلحة العامة للقرية، وإضفاء روح المشاركة والتعاون بين أفراد المنطقة.

- نسبة 55% من المبحوثين الأربعة في القرى الثلاث باختلاف التنظيم بها تؤكد على أن وجود جمعية في القرية لا يعني بالضرورة علاقات اجتماعية منظمة و موحدة .
- تأثير التنظيم الداخلي على العلاقات الخارجية لمنطقة بني يخلف ذات التنظيم القديم حيث نلاحظ أن نسبة 60% من السكان يعتبرون علاقة المنطقة مع القرى أو الوحدات الريفية المجاورة جيدة و نسبة السكان الذين يعتبرون أن العلاقات الاجتماعية الداخلية للمنطقة منظمة هم أنفسهم يعتبرون علاقاتهم مع خارج القرية خاصة مع الوحدات الريفية المجاورة جيد وهو ما تمثله نسبة 66.76%، وتقل هذه النسبة مع الهيئات العمومية حيث تمثل فقط 33.33% وهذا يعود لنمط التنظيم التقليدي القديم للجمعية
- منطقة تقسري ذات التنظيم القديم المعدل نجد 80% من مجموع 15 مستجوب يعتبرون التنظيم بالقرية يساعد في إعطاء صفة الرسمية لقرارات وعلاقات القرية مع غيرها فنجد 75% يقرون بدور الجمعية و التنظيم في تسهيل عملية التواصل بين القرية و الوحدات الريفية المجاورة لها من جهة كما تساعد في التواصل مع الهيئات التمثيلية الأعلى مستوى من الجمعية التمثيلية للقرية مما يساعد في تنمية القرية بشكل أسرع أما نسبة 50% التي تمثل السكان الذين يعتبرون أن العلاقات الداخلية غير منظمة لكن في نفس الوقت العلاقات مع الهيئات العمومية جيدة هي بسبب اتجاه أغلبية السكان للاهتمام بمشاريع التنمية وإهمال العلاقات الداخلية من حيث نشاطات الجمعة خاصة حيث أصبح اهتمامها بالدرجة الأولى هو تنمية المنطقة من حيث توفير الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية.
- نسبة 66.67% من السكان يعتبرون علاقات المنطقة مع الوحدات الريفية الأخرى منظمة بغض النظر عن ما إذا كانت علاقات المنطقة الداخلية منظمة أم لا وهو ما تفسره نسبة 50% من السكان الذين يعتبرون أنه لي بالضرورة أن تكون العلاقات الداخلية للمنطقة منظمة كين تكون علاقاتهم مع الوحدات الريفية الأخرى جيدة.
- أهمية التنظيم في تنظيم علاقات المنطقة مع الدولة نسبة 77.78% من السكان الذين يعتبرون أن التنظيم يساعد إلى حد كبير في تنظيم علاقات السكان مع الدولة باعتبار أن التنظيم الداخلي يعطي صورة حسنة للمنطقة ويحفز على التنمية المستدامة.
- 62% من المبحوثين الأربعة يعتبرون أن القرية المنظمة يسهل فيها تطبيق المشاريع التنموية باعتبار أن السكان متفقين على برنامج وهدف موحد، حيث أن التنظيم يرمز إلى الوحدة و الوفاق. خاصة في منطقة "تقسري" ذات التنظيم المعدل حيث وجدنا نسبة 73.33% من مستجوبي منطقة تقسري ذات التنظيم القديم المعدل صرحوا بأهمية التنظيم ودور الجمعية في عملية التنمية في

قريتهم على وأهمية الجمعية في التقريب بين مطالب السكان ومؤسسات الدولة و تساعد في انبثاق المشروع من الجماعة عكس منطقة "بني يخلف" أما في منطقة إلوازن التي لا يوجد بها تنظيم فنجد أكثر من 66% من المبحوثين يعترفون بأهمية التنظيم في تقريب مؤسسات الدولة من الفلاح والعكس إيصال انشغالات واحتياجات الفلاحين للدولة و بالتالي انبثاق المشروع من الجماعة الريفية، فالإشكال ليس في التنظيم أو الجمعية في حد ذاتهم ولكن في طريقة التسيير وسوء التنظيم في الجمعية والتنظيم مسهل لعملية التنمية إذتأسس على قواعد واضحة و جمعت الثقة بين الجمعية و أفراد القرية وهو ما يفتقده سكان منطقة بني يخلف ذات التنظيم التقليدي .

- 57 % من مجموع 40 مبحث صرحوا بان انبثاق المشروع يكون من الجماعة كلما كان أهالي المنطقة منظمين أو على الأقل متفقين على المشاريع التي يريدون انجازها .حيث نلاحظ أن نسبة من 70.64. % من مجموع المبحوثين بالقرى الثلاث بغض النظر عن وجود أو عدم وجود تنظيم بالقرية وبعيدا عن نوعية التنظيم إن كان حديثا أو قديما، يؤيدون الفكرة التي تقول أن التنظيم الجيد يساعد في انبثاق المشروع من داخل الجماعة .
- التنظيم بصفة عامة يسهل عملية التواصل بين أفراد المنطقة واتفاقهم على ما يهم القرية إجمالا كما يسهل عملية إنجاز المشاريع حيث يكون الأمر من جهة واحدة أي متفق عليها من الأهالي وهو ما تشير إليه نسبة 52.17%.
- أغلبية المشاريع التنموية مقترحة من الدولة وهو ما تشر إليه نسبة 56% مما يشير إلى عدم نجاعة التنظيم وتأثيره في انبثاق المشروع من الجماعة الريفية نفسها.
- نسبة 80% من المشاريع في بني يخلف تقترح من الدولة، في حين نلاحظ أن النسبة الأكبر من سكان منطقة تفسراي والمقدرة ب60% تشير إلى أن المشروع التنموي الذي ضم الكثير من المشاريع الفردية كما شرع في تنفيذ الجزء الجماعي قد تم اقتراحه من الجماعة وفي ما يخص 40% الذين صرحوا باقتراح المشروع من الدولة فهي في الواقع تشير إلى تعديل الدولة في المشروع حسب ما تسمح به الميزانية من جهة وحين لا يتماشى الطلب مع طبيعة المنطقة، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى وجود نوع من الإتكالية على الهيئة التمثيلية في اقتراح المشروع الجماعي باعتبارها ممثلة ومفوضة من السكان لتمثيلهم وتسيير شؤون المنطقة، وبما أن الجمعية تضم أفراد من المنطقة نفسها فهي أدري بما يناسب المنطقة .
- للهيئة التمثيلية في انبثاق المشروع من الجماعة باعتبار تحملها لمسؤولية المشروع الجماعي والعمل على إنجازه في إطار مشروع جوارى بالتعاون مع السلطات العمومية المعنية

- أهمية التنظيم في تسيير وتنظيم العلاقات الداخلية للقرية وانعكاس ذلك على علاقاتها مع خارج القرية خاصة مع السلطات العمومية الممثلة للدولة باعتبار أن هذه الأخيرة تعمل على جلب التنمية للمناطق الريفية من خلال مشاريع وطلبات الجماعة الريفية.
- أن نسبة 60% من المشاريع الفردية المتواجدة في المنطقتين لم يتم إنجازها في حين أن المنجزة منها فقط 40% من المجموع الكلي للمشاريع الفردية المتواجدة في المنطقتين إلا أن نسبة المستفيدين من مشاريع فردية ترتفع في تفسري حيث تتجاوز 50% إذ تقدر بـ 57.17% بينما تقل في منطقة بني يخلف إذ لا تتجاوز 22.23% بينما تتجاوز نسبة المشاريع الغير منجزة فتتجاوز 70% فتقدر بـ 77.77% كما هو مبين في الجدول أعلاه.
- وتجدر الإشارة إلى أن في الحالة التي تقل فيها نسبة المشاريع المنجزة يعتبرون وجود الهيئة كوسيط بين السكان والسلطات المسؤولة عن إنجاز المشاريع عائق وليس مسهل خاصة في منطقة بني يخلف.
- حين نلاحظ أن النسبة الأكبر في منطقة تفسري تتمثل في نسبة المشاريع المنجزة حيث تقدر كما هو مبين في الجدول بـ 57.14% وحسب تصريحات سكان المنطقة لفإن للهيئة دور كبير في تسهيل عملية إنجاز المشاريع كما كان لها الأهمية في وضع وتخطيط المشاريع التي تحتاجها المنطقة حسب أولويات سكانها.
- السكان يجتمعون أكثر عند اختيار المشروع والتخطيط له حسب أولويات الأفراد والمنطقة في حين يتحول السكان إلى تقييم الهيئة، وذلك في مرحلة إنجاز المشروع باعتبار أن الهيئة لها مسؤولية تسهيل عملية إنجاز المشاريع
- أن فعالية الهيئة تبدأ منذ انطلاقة المشروع حيث تجتمع مع السكان على المشاريع التي تحتاجها المنطقة وتستمر فعاليتها إلى غاية دخول المشروع في مرحلة الإنجاز ومراقبة الأشغال خلال هذه المرحلة، هذا في ما يخص المشاريع الجماعية.
- أن التنظيم يساعد بدرجة كبيرة في التنمية المحلية للمجتمع وإقبال الريفيين على التنمية، مثلما يساعد في تنظيم العلاقات الاجتماعية للسكان.
- مساهمة التنظيم في تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية وانعكاس ذلك على علاقات الأفراد الخارجية خاصة مع السلطات العمومية، تساهم في عملية التنمية بتسهيل بروز المشروع من الجماعة وبالتالي تسهيل إنجازها في إطار مشروع جوارى

الخاتمة : من خلال ما سبق، لمسنا أهمية الريف والمجتمع الريفي في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة للمجتمع ككل، حيث يعتبر المجتمع الريفي اللبنة الأساسية التي تنمو بها الأمم والشعوب، بالتالي فلا يختلف اثنان على أن تنمية المجتمع المحلي الريفي أساسية ونظراً لأن المجتمع الريفي ذو تركيبة اجتماعية وثقافية خاصة، فكان لابد من معرفة هذه التركيبة لنجاح التنمية ولتحقيق ذلك لابد من تنظيم المجتمع مع ما يتماشى مع قيم المجتمع، بمعنى مشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية في كل جوانبها، هذه الإستراتيجية الجديدة التي تدعو إلى ضرورة تماشي برامج التنمية مع البيئة الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع ما مدى الوقت الذي تستغرقه كي تصل إلى الريفيين، ليتقبلها ويتفاعلون معها، حيث أن التنظيم التمثيلي يساعد على تنظيم العلاقات وتفعيل التفاعل بين أفراد المجتمع المحلي مما يساعد في بروز مشاريع تنموية من داخل الجماعة السكنية كما يسهل تعامل سكان المنطقة مع السلطات العمومية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التنموية مما يسهل ويسرع عملية التنمية بالريف ويعمل على دوامها واستمراريتها .

الهوامش:

1. علي فؤاد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 89
2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، 2004، ص 5
3. عبد الهادي جوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي، المكتبة الجامعية الأزاريط، الاسكندرية، ط 2، 2000، ص 9.
4. CENEAP. Développement humain et pouvereté en milieu rural. N34.CENEAC 2004.p.8
5. عبد الهادي جوهري. دراسات في علم الاجتماع... مرجع سبق ذكره ص. 11
6. المؤتمر الدولي للتنمية الريفية. روما. 2005. www.fao.org
7. انظر الجرائد الرسمية وسياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال
8. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 30
9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 33
10. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 34
11. Andrieakom ,pierre Asaret, le robert .semildictionnaire de sociologie.1999.PARIS. p 40
12. صالح علي الزين، زينب محمد الزهري، "قضايا في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا، أطر نظرية و أسس منهجية و تطبيقية" منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط 1، ليبيا، 1996، ص 163
13. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، 2004 ص 28
14. محمد حسين، محمد شفيق و أمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1955، ص 119.
15. نفس المرجع، ص 120
16. Dictionnaire de Socio,1999, p55
17. TANDEM.R. Dictionnaire de sociologie .Le Robert. Ibid p 40
18. عبد الهادي جوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 83
19. محمد أحمد بيومي، تاريخ التفكير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 286

-
20. قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2000، ط2، ص 52
21. اعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية. دليل الاجراءات. جوان 2004 ص.11 www.gef-sgp.org
22. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية، 2002، ص25.
23. ANGERS.M. initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines. Alger
éd.Cabah.1997.p.19
24. صلاح الدين شروخ، مرجع سبق ذكره، ص15
25. نفس المرجع، ص 16
26. Manuel de recherche en sciences sociales, paris, 1988 ;p18